



سواعد مصرية تعزز استدامة الاقتصاد

## مصر تضاعف تنفيذ المشاريع لتعزيز تواجدها في أفريقيا

### بناء السكك الحديدية والمحطات اللوجستية

#### لتسهيل التجارة

الثغائية مع معظم الدول الأفريقية، ومشروعاتها في تنزانيا وغانا والكونغو وليبيا والسودان يأتي في هذا الإطار، ثانياً: مصر تنشط بشكل كبير ومؤثر في العمل الجماعي الأفريقي سواء في إطار الاتحاد الأفريقي الذي كانت تترأسه في الدورة السابقة أو في مجلس السلم والأمن الأفريقي. و زاد "كما أنها استضافت الكثير من الفعاليات وساهمت بكثير من الجهد خاصة في المجال الاقتصادي لتحقيق التكامل الاقتصادي الأفريقي.. فضلاً عن أنها تنشط أيضاً في دعم قوات حفظ السلام في أفريقيا".



وليد جاب الله  
مصر لديها خطة لنشر المناطق اللوجستية لتسهيل التجارة

وتابع أنه "بالتأكيد، هذه المشروعات تعكس مدى اهتمام وزيادة توجه مصر للتواجد بشكل كبير في أفريقيا خلال السنوات المقبلة". واستطرد أنه "بالمعدل الذي نشهده، أتوقع تواجداً مورياً بشكل أكبر في أفريقيا، وواضح أن هذا التواجد يزداد بمعدلات سريعة وبمشروعات ضخمة".

وقال إن "مصر دولة أفريقية كبيرة ومهمة، ولها مصالح في القارة، لأنها جزء من أفريقيا وحوض النيل، ومن المهم زيادة التواجد المصري فيها، كما أن هناك فوائد اقتصادية لمصر جراء هذه المشروعات".

ولفت إلى أن "مصر تضررت من غيابها عن أفريقيا في عهد مبارك، لأن ذلك شكّل فرصة لبعض الدول أن تظهر وتلعب دوراً إقليمياً في القارة، لكن الآن هناك حضور مصري بشكل قوي في أفريقيا".

لكن الخبير الاقتصادي وليد جاب الله كان له رأي مخالف، مشيراً إلى أن "مصر لم تغب عن أفريقيا في أي وقت، لكن الطموحات الاقتصادية لمصر في عهد مبارك كانت أقل مما هي عليها الآن".

وقال جاب الله، وهو عضو الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي، إن "هناك الكثير من الإجراءات التي تقوم بها مصر للتقارب مع الدول الأفريقية، وتحاول تعزيز التعاون من خلال الكثير من المشروعات، مثل مشروعات الربط الكهربائي والسكك الحديدية، كما لديها خطة لنشر المناطق اللوجستية في أفريقيا لتسهيل عملية التبادل التجاري".

وأكد أن "زيادة التعاون مع الدول الأفريقية خيار استراتيجي لمصر، التي تسير بخطوات ومشروعات محددة في هذا الإطار، بعضها تم تنفيذه والبعض الآخر تنتظر تنفيذه".

ضاعفت القاهرة تنفيذ المشاريع في أفريقيا لتعزيز تواجدها الاقتصادي بهدف تنمية أرباحها وشرائكاتها واقتناص الفرص في القارة التي تثير شهية الاستثمار خصوصاً في مجالات الربط الكهربائي وبناء السدود مع اقتراب تفعيل منطقة التبادل التجاري الحر.

القاهرة - تسعى مصر جاهدة إلى تعزيز تواجدها في أفريقيا، من خلال تنفيذ مشروعات ضخمة في دول القارة، حيث تقتنص فرص استثمار يهدف ترسيخ مكانة استثمارية مهمة تضمن لها تنمية الشراكة الاقتصادية وتعزيز الأرباح.

وأشار المحللون بالتوجه المصري، عبر امتداد الاستثمارات في كامل أفريقيا، حيث اعتبروا أن ذلك يحافظ على الأمن القومي للبلاد ومصالحها الاقتصادية، وتوقعوا تواجداً أكبر لمصر وبمعدلات سريعة داخل القارة خلال السنوات القليلة القادمة.

وتنفذ مصر حالياً مشروعات ضخمة في أفريقيا للمرة الأولى في تاريخ العلاقات بين الجانبين، في مقدمتها سد ومحطة "جوليوس نيريري" الكهرومائية في تنزانيا.

ويحظى هذا المشروع، الذي تفقده قبل أيام وزير الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية المصري عاصم الجزار، باهتمام الرئيس عبدالفتاح السيسي شخصياً، وتنفذه شركتان مصريتان بتكلفة 2.9 مليار دولار.

ويهدف هذا المشروع للسيطرة على فيضان نهر روفيجي من خلال إنشاء سد على النهر بسعة تخزينية تقدر نحو 34 مليار متر مكعب، ومحطة لتوليد الطاقة الكهرومائية بقدرة 2115 ميغاوات، وستكون الأكبر في تنزانيا.

وفي غانا، وقعت شركة مصر للطيران وحكومة غانا في أواخر أكتوبر الماضي على مذكرة تفاهم لتأسيس شركة طيران وطنية غانية باستثمار مصري غاني مشترك.

وفي السودان، بدأت الحكومة المصرية بالفعل تشغيل خط الربط الكهربائي مع الخرطوم، لإمدادها بـ 70 ميغاوات، على أن تزداد مستقبلاً إلى 300 ميغاوات، كما يوجد بالفعل ربط كهربائي بين مصر وليبيا.

كما وقعت مصر أخيراً على وثيقة للتعاون المشترك مع السودان في مجال الربط السككي، والذي سيتم في مرحلته الأولى من مدينة أسوان المصرية حتى جنوب وادي حلفا بالسودانية. وتدرس مصر، تنفيذ طريق بري يربطها بتشاد مروراً بالسودان، ليكون بوابة للتجارة بين الدول الثلاث ودول غرب أفريقيا، إلى جانب تنفيذ طريق القاهرة - السودان - كيب تاون، الذي يمر بتسع دول أفريقية.

وفي هذا الصدد، نسبت شينخوا للحقار غياشي نائب رئيس المركز العربي للدراسات السياسية قوله "إن مصر تعزز وجودها في الساحة الأفريقية

## عائدات محاربة الفساد تعزز الخزينة العامة السعودية

إلى 410 مليار ريال (109 مليارات دولار) تقريباً، وهي وحدها غير كافية لتغطية حتى بند الرواتب المقرر بـ 504 مليار ريال في ميزانية هذا العام".

وإضافة إلى بند الرواتب، قال إن الإنفاق العام يشمل أيضاً 173 مليار ريال نفقات رأسمالية و69 مليار ريال منافع اجتماعية و140 مليار ريال نفقات تشغيلية، إضافة إلى إنفاق 188 مليار ريال إضافية لمواجهة فيروس كورونا.

وقال بن سلمان إن تراجع إيرادات النفط بهذا القدر دون زيادة الإيرادات غير النفطية "يعني ركوداً اقتصادياً، وخسارة الملايين من الوظائف".

وأشار ولي العهد السعودي إلى توسع الحكومة في الإنفاق المباشر وغير المباشر منذ عام 2005.

وقال "لما أكسب ذلك والحفاظ على التوسع في الإنفاق، قامت الحكومة وفق رؤية 2030 بعملية إعادة هيكلة واسعة لعدد من القطاعات بما يعزز من إيرادات الدولة غير النفطية، ولا يجعلها مرهونة لتقلبات أسعار النفط، وما يؤديه ذلك إلى الحد من قدرتنا على التخطيط ووضع أو تحقيق أي مستهدفات".

وأشار بن سلمان إلى زيادة في العائدات غير النفطية للمملكة بمقدار 260 مليار ريال في خمس سنوات، من 100 مليار في 2015 إلى 360 مليار في 2020.

وقال "لولا ذلك لاضطررنا لتخفيض الرواتب للعاملين في القطاع العام بما يزيد عن 30 في المئة، وإلغاء البدلات والعلاوات بالكامل، وإيقاف الإنفاق الراسمالي بالكامل، وعدم القدرة على تشغيل وصيانة أصول الدولة بالشكل المناسب، وتوقفنا حتى عن دعم بند نفقات التمويل".

وأضاف "نعمل بجدية لتنوع مصادر الدخل من خلال صندوق الاستثمارات العامة، ودعم قطاعات جديدة مثل السياحة والرياضة والصناعة والزراعة والنقل والفضاء والتعبئة وغيرها، بالإضافة إلى العمل مع القطاع الخاص".

جنت السعودية ثمار تطبيق سياسة مكافحة الفساد التي أطلقها ولي العهد الأمير محمد بن سلمان، حيث حققت بذلك إيرادات مهمة للموازنة وتمكنت من استعادة أصول بعشرات المليارات تشمل أسهماً و عقارات ما من شأنه جلب مصادر تمويل جديدة في ظل الفجوة المالية التي خلفها انهيار أسعار النفط.

المئة من ميزانية الدولة. الفساد انتشر في السعودية خلال العقود الماضية مثل السرطان".

وأشار إلى أن السعودية استطاعت في فترة وجيزة تحقيق إنجازات غير مسبوقة، وأنها "تعد أحد أكبر وأهم اقتصاديات العالم".

وبينما أعرب عن تفاؤله بتسارع وتيرة النمو مع زوال جائحة كورونا، قال الأمير محمد بن سلمان "إن السعودية هي من أفضل 10 دول في مجموعة العشرين في التعامل مع تبعات كورونا".

وأعلن الأمير محمد بن سلمان "في عام 2016، كانت قيمة الناتج المحلي غير النفطي تقدر بـ 1.8 ترليون ريال، وبداناً في المملكة وضع خطط لمضاعفة ذلك بوتيرة سريعة، والنتيجة كانت نمواً متسارعاً في السنوات الثلاث الماضية، بنسبة 1.3 في المئة في 2017، و2.2 في المئة في 2018، و3.3 في المئة في 2019 وأكثر من 4 في المئة في الربع الرابع من 2019، وذلك رغم بعض التحديات الاقتصادية".

وفي سياق متصل كشف ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان، الخميس، أن إيرادات المملكة من عائدات النفط تراجع بنسبة 20 في المئة في 2020 عن تقديرات الموازنة (137 مليار دولار)، حسبما أوردت وكالة الأنباء الرسمية "واس".

وقال بن سلمان "بالنظر إلى ما تم إعلانه العام الماضي لتوقعات ميزانية 2020، كنا نتحدث عن إيرادات متوقعة للدولة بـ 833 مليار ريال، منها 513 مليار ريال (137 مليار دولار) إيرادات نفطية". وأضاف "بعد انهيار أسعار النفط هذا العام، انخفضت الإيرادات النفطية فعلياً

الرياض - حققت حملة مكافحة الفساد التي أطلقها ولي العهد الأمير محمد بن سلمان عوائد مهمة للخزينة العامة السعودية، فيما تواصل الرياض حربها بلا هوادة على الاختلالات لتنظيم الاقتصاد ودعم تنوع مصادر التمويل. وقال ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان الخميس إن "المملكة ستواصل اتخاذ إجراءات قوية ومؤلمة" ضد الفساد بعد جمع مليارات الريالات من تسويات على مدى الأعوام الثلاثة الأخيرة".

65.9 مليار دولار قيمة الأسهم والأصول المستردة وستتحول إلى إيرادات فور تسيلها

ونسبت وكالة الأنباء السعودية للأمير محمد بن سلمان قوله إن "السلطات استردت 247 مليار ريال (65.9 مليار دولار) فضلاً عن أصول بعشرات المليارات، تشمل عقارات وأسهماً، ألت إلى وزارة المالية وستتحول إلى إيرادات فور تسيلها".

وكانت السعودية دشنت أوائل 2019 مكتباً جديداً لمراقبة الإنفاق العام، قائلة إنه سيساعد في مكافحة الفساد بعد حملة استمرت 15 شهراً قال الديوان الملكي في حينه إنها أسفرت عن تسويات تجاوزت قيمتها 106 مليارات دولار مع العشرات من كبار الأمراء ورجال الأعمال ووزراء. وقال الأمير محمد بن سلمان "إن الفساد كان يستهلك بين 5 إلى 15 في

## الحكومة العراقية تصرف الرواتب المتأخرة الأسبوع المقبل

وهذه ثاني مرة تطلب فيها الحكومة من البرلمان منحها التحويل للاقتراض، بهدف تأمين النفقات التشغيلية وعلى رأسها رواتب الموظفين.

وكان البرلمان أقر في 24 يونيو الماضي، مشروع قانون أتاح للحكومة بموجبه اقتراض 15 تريليون دينار (12.5 مليار دولار) داخلياً، و5 مليارات دولار خارجياً لتغطية العجز المالي.

ووفق السلطات الرسمية فإن هذه الأموال نفذت خلال الأشهر الماضية. والعراق أحد البلدان ذات الاقتصاد الريعي، إذ يعتمد على إيرادات بيع النفط لتمويل ما يصل إلى 95 في المئة من نفقات الدولة.

ويعيش البلد أزمة مالية خانقة، جراء تراجع أسعار النفط بفعل أزمة جائحة كورونا التي شلت

بغداد - أعلنت الحكومة العراقية، الخميس، أنها ستبدأ الأحد المقبل بتسديد رواتب الموظفين المتأخرة عن شهر أكتوبر الماضي.

وجرت العادة على تسديد رواتب الموظفين بدءاً من 15 من كل شهر ولغاية 26 من الشهر نفسه، إلا أن الحكومة تأخرت في صرف رواتب أكتوبر، بسبب الأزمة المالية.

وقالت وزارة المالية في بيان، إنها "وجهت كافة الدوائر والمصارف التابعة لها، لغرض البدء بإطلاق تمويل رواتب الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة، لشهر أكتوبر ابتداءً من الأحد المقبل".

وطالبت الوزارة كافة المصارف بـ"استئناف عملها، لغرض توفير السيولة اللازمة لتعزيز المصارف التابعة لها في المحافظات لغرض صرف الرواتب".

ويأتي القرار، بعد ساعات قليلة من تصويت البرلمان العراقي على قانون الاقتراض الداخلي والخارجي بقيمة 12 تريليون دينار (نحو 10 مليارات دولار)، في مسعى لإنهاء أزمة تأخر صرف رواتب موظفي الدولة.



نقص حاد في السيولة